اقتصاد

لبنان: طوابير لشراء الغذاء رغم التطمينات

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

يواصل المعنيون في القطاع الغذائي تطمين اللبنانيين بأن لا مشكلة في الوقت الحاضر في البضائع ولا انقطاع في السلع، رغم تسارع التطورات العسكرية بعد اغتيال إسرائيل الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله إلى جانب العديد من القادة، وتوسِعة إسرائيل عدوانها ومجازرها في العديد من المناطق اللبنانية، وذلك «طالما أن المرافق الجوية والبحرية لا يزال العمل فيها جارياً». وتأتي هذه التطمينات أيضا لتوجيه رسالة إلى المواطنين بعدم التهافت على شراء السلع والمواد الغذائية بهدف تخزينها تخوفا من أي نقص أو انقطاع فيها، كما حصل في الأيام الماضية، بحيث شهدت السوبرماركت طوابير من الناس الذين توافدوا عليها لتأمين حاجاتهم وبكميات أكثر من المعتاد، خصوصا بعدما أعلن حزب الله السبت رسمياً استشهاد أمينه العام. وتزداد هذه المخاوف أيضا لدى المواطنين في ظل صعوبات باتت تواجه العديد من الشاحنات في نقل بضائعها من منطقة إلى أخرى، على وقع توسعة الاحتلال عدوانه، ما تُرجم بنقص في البضائع عند بعض المحال والسوبرماركت. في هذا الإطار، عقد وزير الأشغال العامة والنقل في حكومة تصريف الأعمال، علي حمية، اجتماعاً موسعاً قبل ظهر أمس الاثنين، ضم رئيسة المجلس الأعلى للجمارك ريما مكي، والمدير العام للجمارك بالإنابة ريمون خوري، وعضو المجلس الأعلى للجمارك وسام الغوش، ورئيس إقليم جمارك بيروت سامر ضيا، والمدير العام للطيران المدني فادي الحسن، والمدير العام للنقل البري والبحري- مدير مرفأ طرابلس أحمد تامر، والمدير العام لإدارة واستثمار مرفأ بيروت عمر عيتاني، وممثلين عن شركات الشحن الجوي MEAS وLAT والبحري CMA، ورئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية هاني بحصلي، ونقيب وسطاء النقل وليد لطوف، ونقيب الوكلاء البحريين مروان اليمن، ونقيب مخلصي البضائع جميل رمضان.

بعد الاجتماع، قال حمية: «اجتماعنا اليوم (الاثنين) بناء على توصية من رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي لجميع المعنيين بالمرافق الجوية والبحرية، من مطار رفيق الحريري الدولي إلى مرفأي بيروت وطرابلس وكل المرافئ، بحضور رئاسة المجلس الأعلى للجمارك والمديرية العامة للجمارك والمعنيين من القطاع الخاص بالنسبة لمستوردي المواد الغذائية ومخلصي البضائع والوكلاء البحريين ووسطاء النقل وشركات الشحن الخاصة المعنية بالشؤون البحرية والجوية، في سبيل تسريع إخراج البضائع، خصوصاً التي تمسّ حياة الناس بشكل يومي، والتعاون مع الأجهزة العاملة في كل المرافق اللبنانية البحرية والجوية». وأضاف: «البحث تناول عدة مواضيع وتوصلنا إلى قواسم مشتركة، وذلك من خلال العمل المشترك بين جميع المعنيين في القطاعين العام والخاص، كما سيتم التواصل مع الوزراء المعنيين بالنسبة للمرافق البرية والبحرية والجوية لطرح ما تم التوصل إليه في الشق الأول، أما في الشق الثاني سوف يتم مناقشته الثلاثاء في جلسة مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة، لأن هدفنا الأساسي التسريع في إخراج البضائع من كافة المرافق الجوية والبحرية التي تعمل بجميع موظفيها على كامل الأراضي اللبنانية».

مقر شركة سامسونغ في العاصمة سيول (Getty)

تراجع مخزونات الرقائق الكورية

تراجعت مخزونات كوريا الجنوبية من الرقائق الإلكترونية (أشباه الموصلات) بحدة خلال أغسطس/آب الماضي، ما يشير إلى استمرار زخم الطلب على رقائق الذاكرة عالية الأداء التي تنتجها شركات مثل «سامسونغ» و«إس كيه هاينكس» وتستخدم في الذكاء الاصطناعي. وبحسب مكتب الإحصاءات الكوري، أمس، انخفضت المخزونات بنسبة 42,6% على أساس سنوي في أغسطس، بعد تراجعها 34,3% في يوليو/تموز. وأشارت البيانات إلى أن إنتاج أشباه الموصلات زاد بنسبة 10,3%، في حين ارتفعت الصادرات 16,1% خلال نفس الفترة، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ. وتُرجّح هذه البيانات أن صعود أسهم قطاع أشباه الموصلات، لا يزال لديه متسع للاستمرار.

أخبار مختصرة

انتعاش السفر بالقطارات في الصين

قالت شركة المجموعة الوطنية الصينية المحدودة للسكك الحديدية، إن من المتوقع أن تتعامل شبكات السكك الحديد الصينية مع 175 مليون رحلة للركاب، خلال موسم ذروة النقل في عطلة العيد الوطني الذي يحل في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول وتمتد لعشرة أيام. وبحسب الشركة، فإنه من المتوقع أن تكون ذروة النقل، اليوم الثلاثاء، مع تسجيل أكثر من 21 مليون رحلة. وتوقعت الشركة أيضاً أن تشهد حركة السفر عبر السكك الحديد من يوم الأحد الماضي إلى الثامن من هذا الشهر، مزيجاً من السياح والزيارات العائلية ورحلات الطلاب.

ارتفاع بورصة مصر

سجلت مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعات جماعية لدى إغلاق تعاملات أمس الاثنين، وربح راس المال السوقي للأسهم الشركات المقيدة نحو 14 مليار جنيه (289,8 مليون دولار) لينهي التعاملات عند مستوى 2,184 تريليون جنيه، وسط تعاملات كلية بلغت نحو 55,8 مليار جنيه. وارتفع المؤشر الرئيسي «إيجي إكس 30» بنسبة 0,41% ليصل إلى مستوى 31587,04 نقطة، وصعد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس 70» بنسبة 0,64% ليبلغ مستوى 7538,3 نقطة، ونما مؤشر «إيجي إكس 100» الأوسع نطاقاً بنحو 0,59% إلى مستوى 10732,02 نقطة.

صعود قياسي لأسعار النحاس

صعدت أسعار النحاس خلال تعاملات أمس، في بورصتي لندن وشنغهاي، لتلامس أعلى مستوى في قرابة اربعة اشهر، بدعم من برنامج التحفيز الاقتصادي الصيني، والذي عزز ثقة المستثمرين تجاه آفاق الطلب العالمي على المعدن الصناعي. وزادت اسعار العقود الآجلة للنحاس في بورصة لندن للمعادن بنسبة 0,6% إلى 10038,5 دولاراً للطن، وتتجه لتحقيق افضل اداء شهري منذ ابريل/نيسان الماضي. وفي بورصة شنغهاي للعقود الآجلة، ارتفع سعر عقد النحاس الاكثر نشاطاً، تسليم نوفمبر/تشرين الثاني، بنسبة 0,3% إلى 78830 يوان للطن (11241,35 دولاراً) عند التسوية.

ليبيا... ارتفاع إنتاج النفط بعد تسوية أزمة البنك المركزي

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

أكدت مصادر مسؤولة من المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا لـ «العربي الجديد» جاهزية الحقول النفطية لاستئناف العمل، بعد رفع الحصار عن الموانئ، وذلك إثر اعتماد مجلس النواب الاتفاق بين الأطراف الليبية حول تعيين محافظ جديد للبنك المركزي. وأشارت المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، إلى أن الإنتاج سيرتفع تدريجياً ليصل إلى 700 ألف برميل يومياً خلال أيام، ومن المتوقع أن يتجاوز مليون برميل خلال أسبوع تقريباً. وأكد ممثل مجلس النواب في اتفاق المصرف المركزي، الهادي الصغير، لـ «العربي الجديد»، أن إعادة فتح الحقول المغلقة أمس الاثنين جاء تزامناً مع تصويت مجلس النواب على الاتفاق في جلسة بمدينة بنغازي. وبيّن الصغير أن استئناف الإنتاج سيساهم في تحسين الإيرادات الوطنية ويعزّز قدرة الحكومة على تنفيذ مشاريع التنمية الضرورية. كذلك أشار إلى أن محافظ البنك المركزي ونائبه سيبدآن مهامهما رسمياً، ما سيساعد في تسهيل الإجراءات المالية الضرورية لتجنّب أي تعقيدات مستقبلية. الأزمة التي أدت إلى إغلاق الحقول النفطية بدأت بسبب الخلافات حول إدارة المصرف المركزي. وتعتمد ليبيا بشكل كبير على إيرادات النفط التي تشكّل أكثر من 90% من دخل الدولة. وأدى الإغلاق إلى فقدان البلاد نحو 63% من إنتاجها النفطي، مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني وزاد من الضغوط على البنية التحتية للقطاع. كانت المؤسسة الوطنية للنفط قد حذرت مراراً من أن الإقفالات المتكررة تؤدي إلى خسائر فادحة في الإنتاج وتستلزم تكاليف باهظة لإعادة تشغيل الحقول. كما دعت المؤسسة إلى ضرورة توحيد الجهود الوطنية للحفاظ على هذا القطاع الحيوي الذي يمثل صمام الأمان للاقتصاد الليبي. يعتبر هذا الاتفاق خطوةً محورية نحو استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد، إذ يفتح الباب أمام استعادة الثقة الدولية بالاقتصاد الليبي. ومع ذلك، تبقى التحديات الأمنية والسياسية قائمة، وسط دعوات من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتعزيز الحوار الوطني وضمان عدم العودة إلى التصعيد. جاء إغلاق الحقول النفطية في منتصف شهر أغسطس/آب بعد إعلان حالة «القوة القاهرة» من قبل السلطات الليبية في شرق البلاد، وذلك على خلفية الصراع حول السيطرة على البنك المركزي في طرابلس.

عن تراجع سعر النفط وموعد مع سنوات عجاف

مصطفى عبد السلام

باتت دول منطقة الشرق الأوسط المنتجة للنفط على موعد مع سنوات عجاف ومفاجآت غير سارة، بسبب توقعات تهاوي أسعار النفط، لتضاف إلى الأزمات الحالية ومنها استمرار اندلاع الحروب، كما في فلسطين ولبنان والسودان، وزيادة المخاطر الجيوسياسية واحتمالات اندلاع حرب إقليمية إذا ما انضمت إيران إلى الحرب ضد إسرائيل، أو غزو دولة الاحتلال لبنان برياً، وإغلاق مضيق هرمز، وتعطيل هجمات الحوثي الملاحة كلية في البحر الأحمر وقناة السويس.

ونظرة إلى التقارير الحديثة الصادرة عن بنوك استثمار عالمية كبرى ومؤسسات متخصصة، منها سيتي بنك وجي بي مورغان تشيس وبنك أوف أميركا وغولدن مان ساكس ووويلز فارغو وغيرها، تجد زيادة في التوقعات الخاصة بتهاوي أسعار الخام الأسود في الفترة المقبلة، وهو ما يثير قلق الحكومات والشعوب معاً. فهذا التهاوي قد يهز اقتصادات الدول الشرق أوسطية المنتجة للنفط كما حدث في سنوات سابقة مثل 2009 و2014 و2016 و2021، باعتبار أن النفط هو المورد الرئيسي للخزانة العامة والإيرادات الحكومية داخل هذه الدول، وأن الدولة المنتجة ستفقد جزءاً مهماً من تلك الإيرادات التي تخصصها لسداد الرواتب والأجور وتمويل الاستثمارات العامة، ودعم السلع والخدمات وسداد أعباء الدين الخارجي والداخلي، واستقرار سوق الصرف الأجنبي، والدفاع عن العملة المحلية في وجه المضاربات.

تراجع سعر النفط إلى مستوى 60 دولاراً وحتى 70 دولاراً يمثل هزة مالية وأزمة كبيرة للدول المنتجة للنفط، والتي تعتمد على الخام اعتماداً كبيراً في تمويل الموازنة العامة، وفي مقدمة تلك الدول: دول الخليج الست وإيران والعراق والجزائر وليبيا. وهنا ستكون حكومات تلك الدول أمام خيارات صعبة وقد تلجأ إلى بدائل بعضها قاس، فإما السحب من الاحتياطي النقدي المتراكم أثناء طفرة الأسعار، وإما السحب من أموال الصناديق السيادية وتسييل بعض الأصول وبيع حصص في شركات وبنوك عالمية كما جرى في سنوات سابقة، وإما ترشيد الإنفاق الحكومي وتطبيق سياسات تقشف حادة، وإما العودة إلى الاقتراض من المؤسسات المالية وأسواق الدين الخارجية، وإما اللجوء إلى خيار تحميل المواطن الفاتورة كاملة.

وهنا سيكون المواطن العربي على موعد مع زيادات في الرسوم والضرائب وخفض في الدعم الحكومي، وزيادات أسعار ليس فقط في منتجات الوقود من بنزين وسولار وغاز، بل تمتد الزيادات إلى تكاليف المعيشة وأسعار السلع الأساسية. وربما يتم الجمع بين كل تلك البدائل كما جرى في أزمات سابقة.

فلسطين

الاحتلال يُبيد زراعة غزة عام بلا حصاد

تعمد الاحتلال الإسرائيلي طوال نحو عام تدمير زراعة غزة، ضمن حرب الإبادة على القطاع، الأمر الذي أدى لتهاوي الإنتاج الزراعي، وارتفاع الأسعار لمستويات قياسية

يوسف أبو وطفة

منذ بداية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة قبل نحو عام، عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى تدمير البنية التحتية الخاصة بالقطاع الزراعي، عبر القصف الجوي، أو عمليات التجريف المتكررة للتربة والمزارع الزراعية في مختلف المناطق، ما ألحق أضراراً جسيمة بهذا القطاع الحيوي الذي يخدم 2,4 مليون نسمة. وأدت عمليات التدمير الحاصلة إلى حرمان السكان من الخضراوات الأساسية والفواكه التي كان القطاع يشتهر بها طوال السنوات التي سبقت حرب الإبادة الإسرائيلية التي تدخل عامها الأول بعد عدة أيام. وتوقف عشرات الآلاف من المزارعين عن العمل، نتيجة عمليات التدمير والتجريف المتكررة، وبالرغم من محاولات بضع مئات من المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي استئناف أعمالهم فإن الاحتلال الإسرائيلي أعاد تجريف مئات الدونمات في إطار حربه على مختلف القطاعات الحيوية في غزة.

تدمير السلة الغذائية

حسب بيانات حديثة صادرة عن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، فإن جيش الاحتلال الإسرائيلي قام بإهلاك مئات الدونمات الزراعية تدميراً لما تبقى من السلة الغذائية للجائعين في قطاع غزة.

ووفق المرصد الحقوقي فقد عملت القوات الإسرائيلية على إخراج نحو 80% من مساحة الأراضي الزراعية عن الخدمة، إما بعزلها تمهيداً لضمها للمنطقة العازلة بالقوة على نحو يخالف القواعد الآمرة بالقانون الدولي أو بتدميرها وتجريفها، حيث قام الاحتلال في الأسبوعين الماضيين بعمليات تجريف واسعة، طاولت أكثر من 500 دونم من الأراضي التي أعيد مؤخراً زراعتها ببعض الخضراوات لتلبية احتياجات الأهالي الذين يعانون من تجويع ممنهج وحصار تعسفي. وتشير البيانات إلى أن القوات الإسرائيلية جرفت ودمرت جميع الأراضي الزراعية على امتداد السياج الأمني الفاصل شرقي قطاع غزة وشماله بعمق يصل لنحو كيلومترين، وبذلك تكون أخرجت نحو 96 كيلومتراً مربعاً من الأراضي الزراعية.

تجريف الأراضي

المزارع الفلسطيني، صقر أبو ربيع، أحد المزارعين الذين طاولتهم الخسائر بفعل حرب الإبادة الإسرائيلية، حيث تكررت عمليات التجريف لأرضه الزراعية البالغة مساحتها 40 دونماً كانت ممتلئة بالخضراوات.

يقول أبو ربيع لـ«العربي الجديد» إنه تكبد خسائر كبيرة بفعل عمليات التجريف المستمرة التي قامت بها قوات الاحتلال منذ بداية الحرب، قبل أن يقوم باستصلاح بعض المساحات وزراعتها للتغلب على نقص الخضراوات في الأسواق. ويلفت المزارع الفلسطيني إلى أن عمليات التجريف الأخيرة جاءت في الوقت الذي بدأ فيه العمل لقصف المحاصيل الزراعية، ما فاقم من حجم الخسائر المالية التي تعرّض لها، في ظل استمرار حرب الإبادة على القطاع للشهر الثاني عشر على التوالي. ووفقاً للمزارع الفلسطيني، فإن الفترة التي تلت شهر فبراير/شباط الماضي شهدت قيامهم بإعادة زراعة أراضيهم ببعض المحاصيل، مثل الباذنجان، والفلفل، واللوبيا، والقرع الأبيض، إلا أن عمليات التجريف الأخيرة طاولتها، وأدت لتدمير الأراضي الزراعية الخاصة بهم. وحسب أبو ربيع، فإن عمليات التجريف الأخيرة في منطقة بيت لاهيا طاولت مزارع دواجن، بالإضافة لأراضٍ زراعية واسعة، وتدمير بعض البيوت، وهو ما يفاقم الخسائر المادية والمعيشية للسكان.

سوف خضراوات في غزة وسط مباني مدمرة (عصية درويش/الأناضول)

توقف عن العمل

من جانبه، يقول المختص في الشأن الزراعي، نزار الوحيدي، إن نحو 85% إلى 90% من الأراضي الزراعية في القطاع خرجت عن الخدمة لعدة أسباب، أبرزها عمليات التجريف، أو تحول هذه المناطق لمناطق عمليات وقتال بين جيش الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية.

ويوضح الوحيدي لـ«العربي الجديد» أن جميع المزارعين تقريباً توقفوا عن العمل، بفعل الحرب الإسرائيلية المتواصلة على القطاع منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، ما انعكس بالسلب على الأمن الغذائي لمئات الآلاف من السكان خلال تلك الفترة الزمنية. ويشير المختص في الشأن الزراعي إلى أن عمليات التجريف انعكست بالسلب على خصوبة التربة الزراعية للأراضي في القطاع، فضلاً عن تكرار عمليات التجريف والقصف عدة مرات خلال فترة حرب الإبادة الإسرائيلية. ووفق الوحيدي، فقد قفزت أسعار السلع الأساسية من الخضراوات لتتراوح ما بين 20 إلى 100 ضعف من أسعارها الأساسية، وأصبح الكثير منها غير متوفر مثل البندورة والكوسا والباذنجان والفلفل. ويعمل في القطاع الزراعي 66 ألف عامل، بالإضافة لكون هذا القطاع يشكل ما نسبته 12,5% من إجمالي الناتج المحلي، علاوة على الوظائف غير المباشرة التي يوفرها، مثل العمال في الأراضي الزراعية، وعمليات النقل والتوصيل، كما يوضح المختص في الشأن الزراعي.

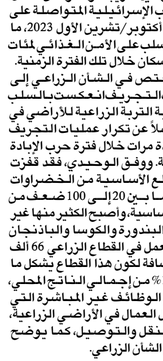

%80

وفق المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، فقد عملت القوات الإسرائيلية على إخراج نحو 80% من مساحة الأراضي الزراعية عن الخدمة، إما بعزلها تمهيداً لضمها للمنطقة العازلة بالقوة على نحو يخالف القواعد الآمرة بالقانون الدولي أو بتدميرها وتجريفها، حيث قام الاحتلال

الأردن

توقف تصدير الخضار إلى إسرائيل متواصل

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

قال مدير عام اتحاد المزارعين في الأردن، محمود العوران، لـ«العربي الجديد» إن «الجانب الأردني ما زال متوقفاً تماماً عن تصدير الخضار والفواكه إلى الاحتلال الإسرائيلي منذ عدة أشهر، ونأمل أن يستمر بالتوقف دائماً»، وأضاف العوران أن وقف تصدير المنتجات الزراعية إلى الاحتلال يعود إلى عدة أسباب، أهمها حرص القطاع الزراعي على عدم إقامة علاقات تطبيعية مع الكيان الإسرائيلي، ورفضاً للعدوان المستمر على قطاع غزة والضفة الغربية، إضافة إلى أنه يأتي رداً على مزاعم إسرائيلية قالت إن بعض الأصناف الزراعية من الخضار المنتجة في الأردن ملوثة.

وقال العوران: «لا توجد إرساليات من الخضار والفواكه من الأردن إلى الجانب الإسرائيلي بشكل تام، وهذا ما كان يسعى إليه القطاع الزراعي مع بداية العدوان، إضافة إلى مطالبة بعض المصدرين بالتوقف عن تزويد الكيان المحتل بالمنتجات الزراعية إلى أن تم ذلك منذ أشهر». وأضاف مدير عام اتحاد المزارعين أن المزاعم الإسرائيلية يتلوث بعض المنتجات الزراعية لم تكن صحيحة، وإنما رداً على قرارات رسمية بوقف تصدير مادة البندورة إليه لغايات توفيرها للسوق المحلي، بعد ارتفاع أسعارها بنسبة كبيرة ونقص في الكميات المطروحة يومياً». وقال إن المنتجات الزراعية الأردنية تحظى بفرص تسويقية في الخارج، خاصة في دول الخليج العربي، وبالتالي أمام المزارع والمصدر في الأردن خيارات تصديرية مهمة لتسويق المنتجات الزراعية، وهم غير مضطرين للتصدير إلى الكيان المحتل.

وعن عمليات التصدير إلى الضفة الغربية بعد حادثة قتل ثلاثة إسرائيليين على يد أردني عند معبر الكرامة الشهر الماضي، قال إن ذلك سيؤدي إلى إعاقات جديدة لتصدير السلع المختلفة إلى السوق الفلسطيني والعمل على الاستئثار به بالكامل، وهذا ما يسعى إليه الاحتلال دائماً.

وكان القطاع الزراعي الأردني أعلن رفضه التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي وإقامة أي علاقات تجارية معه، وقد جرى تجديد هذا الالتزام بالتزامن مع العدوان الصهيوني على حق قطاع غزة والتنكيل بالشعب الفلسطيني ومقدراته، وفقاً لما قاله «العربي الجديد» في تصريح سابق مدير اتحاد مزارعي الأردن، وما صدر من تصريحات من مسؤولي اتحادات المزارعين الأردنيين. وأكد العوران أن المزارعين الأردنيين لا يرتبطون بعلاقات تطبيعية مع الاحتلال الإسرائيلي، وإنما هنالك تعاقدات مع فلسطينيين من عرب 48 على أساس أن المنتجات الزراعية ستذهب إلى المدن والأراضي الفلسطينية وليس للإسرائيليين، ولكن بعضهم يقوم بإعادة بيعها لتجار من داخل الكيان المحتل.

وقال إنه جرى توجيه المزارعين مجدداً، ومنذ شن الحرب، إلى عدم تصدير أي كميات من المنتجات الزراعية إلى الاحتلال الإسرائيلي، والتحقق أكثر من الأشخاص الذين يجرى التعاقد معهم، وأن تكون موجهة إلى السوق الفلسطينية وليس لصالح الكيان الصهيوني. وأضاف العوران أنه لا توجد أي حاضنة شعبية أو رسمية للمزارعين الذين يبيعون للكيان الإسرائيلي، مشيراً إلى أن الهيئات التمثيلية للقطاع شددت على المزارعين بضرورة وقف أي تعاملات مع الاحتلال وأي تجار يعملون لصالحه، والمزارع الأردني ليس مطيعاً مع الاحتلال حتى قبل الحرب. وأكدت الحكومة الأردنية في وقت سابق أن مياه نهر اليرموك وقناة الملك عبد الله خاليتان من أي تلوث رداً على مزاعم الاحتلال، مشيرة إلى أن هنالك فحوصات مخبرية تجري دورياً، وأن لجاناً مختصة في وزارات المياه والري وسلطة المياه والزراعة والصحة توصلت إلى أن برامج مراقبة مصادر المياه والتأكد من نوعيتها وسلامة مياه نهر اليرموك ومياه قناة الملك عبد الله سليمة، ومطابقة لمواصفة المياه الأردنية وخلوها تماماً من أي مؤشرات ملوثة، خاصة الكوليرا.

سوف خضروات في الأردن (فرانس برس)

أخبار العرب

مركز بيانات اقتصادية في قناة السويس

أعلنت «إنترو تكنولوجي» (INTRO Technology)، الذراع التكنولوجية لمجموعة INTRO القابضة والشركة الأم لـ Advansys و Forte Cloud، المتخصصة في مجال الحلول التكنولوجية والتحول الرقمي، توقيع مذكرة تفاهم استراتيجية مع «عُمان داتا بارك» (Oman Data Park)، مقدم الخدمات لمراكز البيانات والحلول السحابية في سلطنة عُمان؛ بهدف إنشاء مركز كيميت للبيانات (Kemet Data Center) بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، باستثمارات قدرها 450 مليون دولار. وقالت الشركة، في بيان أمس، إنه سيجري تطوير مركز كيميت للبيانات على مرحلتين، بمساحة إجمالية تصل إلى 80 ألف متر مربع؛ ليكون مرفقاً رئيسياً للشركات التي تطلب قدرات وإمكانات سحابية متقدمة من حيث التكلفة، وتقديم حلول سحابية وإنترنت الأشياء (IoT)، والتحول الرقمي للأسواق الإقليمية والدولية، وخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط. وقال رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وليد جمال الدين، إن مشروعات مراكز البيانات من الخدمات المستهدف جذبها للعمل بالمنطقة؛ تلبية للطلب المتزايد على الخدمات السحابية والتحول الرقمي.

ارتفاع مؤشرات بورصة قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات، أمس الاثنين، مرتفعة؛ بدعم أربعة قطاعات في مقدمتها الاتصالات. زاد المؤشر العام بنسبة 0,27% ليصل إلى النقطة 10614,09؛ ليربح 28,79 نقطة عن مستوى أول من أمس. ودعم الجلسة ارتفاع أربعة قطاعات، على رأسها الاتصالات بـ0,70%، وفي المقابل تراجعت ثلاثة قطاعات، في مقدمتها العقارات بـ1,16%. وبشأن التداولات؛ ارتفعت السيولة إلى 597,56 مليون ريال، مقابل 334,94 مليون ريال أول من أمس، وزادت أحجام التداول عند 226,03 مليون سهم، مقارنة بـ169,87 مليون سهم في الجلسة السابقة، وجرى تنفيذ 19,35 ألف صفقة مقابل 11,96 ألف صفقة الأحد. ومن بين 47 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 20 سهماً، في مقدمتها سهم «الميرة» بـ3,45%، وتراجع سعر 27 سهماً، في مقدمتها سهم «العامة» بـ1,75%. وتقدم «إزدان القابضة» نشاط الكميات بحجم بلغ 65,31 مليون سهم.

تقارير عربية

مواصلات

العدوان على لبنان يشل النقل السوري

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

أثر العدوان الإسرائيلي على تدفق المشتقات النفطية التي تدخل سورية، تهريباً من لبنان، والتي توازن، حسب سوريين، بين العرض والطلب وتثبت الأسعار، لكن توقفها منذ نحو أسبوع، أحدث شحاً في المحروقات، والمازوت خاصة، ورفع سعره بالسوق السورية غير النظامية، وسط زيادة الطلب لزوم النقل والعمل الزراعي.

وانعكس ذلك على حركة المواصلات بين المحافظات السورية، بعد رفع أجور النقل الداخلي بالمدن، مع زيادة التوقعات بارتفاع أسعار السلع والمنتجات الغذائية، بسبب ارتفاع أجور نقلها من المدن المنتجة إلى المدن الكبرى، دمشق وحلب. وتشهد محطات نقل المسافرين بالعاصمة السورية دمشق ازدحاماً شديداً، بالتزامن مع إلغاء شركات النقل الرحلات وإلغاء الحجوزات المسبقة للمسافرين، بسبب النقص الحاد بمادة

ليتر البنزين يزيد سعره بالسوق السوداء عن 25 ألف ليرة

المازوت وارتفاع أسعاره بالسوق السوداء، حسب مصادر لـ«العربي الجديد» من نحو 17 ألف ليرة بداية شهر سبتمبر/أيلول الماضي إلى 22 ألف ليرة حالياً (الدولار = نحو 14750 ليرة). وحسب مصادر إعلامية، فقد أوقفت شركات النقل البري رحلاتها بين المحافظات وألغت حجوزاتها في حالة تحدث للمرة الأولى منذ فترة طويلة، بسبب النقص الحاد في مادة المازوت اللازمة لتشغيل الحافلات، وعدم فتح بطاقات شركات النقل لتعبئة المازوت من محطات التوزيع وشركة المحروقات الحكومية، ما أدى إلى إلغاء الرحلات وإعادة ثمن البطاقات المحجوزة للمواطنين. وتكشف مصادر سورية تراجع حصة سيارات الأجرة من مادة المازوت الموزعة من شركة سادكوب ضمن المحافظات وحافلات النقل بين المدن، إلى خمسة لترات يومياً، رغم التزام السائقين بالمسارات المحددة على جهاز التتبع الإلكتروني GPS وتوصية المجالس التنفيذية بالمحافظات لشركة توزيع المحروقات، بزيادة الكمية 50% لعربات النقل الداخلي «سرافيس» و85% للحافلات بين المحافظات، ولكن من دون جدوى، ما دفع بعض السائقين لشراء المازوت من السوق السوداء، بسعر 22 ألف ليرة للتر، لاستمرار عملهم ورفع أجور النقل.

وارتفعت أجور نقل سيارات الأجرة «التاكسي» بين دمشق والمدن الساحلية والوسطى والشمالية، إلى نحو 800 ألف ليرة بين دمشق وطرطوس (نحو 250 كلم)، ونحو مليون و200 ألف ليرة بين دمشق وحلب أول من أمس الأحد. وشهدت مراكز الانطلاق اكتظاظاً كبيراً، بسبب اضطرار السوريين للالتحاق بالجامعات الخاصة أو لجني المواسم الزراعية، ما دفع شركات النقل الجماعي الخاصة للاعتذار ووقف الرحلات بسبب ندرة الوقود. وقالت شركة طروادة للنقل البري على صفحتها على «فيسبوك» خلال بيان أول من أمس: «للأسف سوف يتم توقيف جميع رحلات الشركة لظروف خارجة عن الإرادة لعدم توفر مادة المازوت للنقل»، داعية المسافرين لاسترداد ثمن تذاكرهم. وتبعتها شركة القدموس معلنة إلغاء رحلاتها، من اللاذقية وطرطوس الساحليتين إلى دمشق بسبب عدم توفر المازوت. بكشف مصدر خاص من دمشق لـ«العربي الجديد» أنه بعد وصول ناقلة نفط إيرانية إلى مرفأ بانياس، قبل نحو عشرة أيام (1,2 مليون برميل) لم تصل أية شحنة، الأمر الذي أخر منح المحروقات على البطاقة الذكية، وخفض الكمية لمحطات الوقود وزاد من الأزمة والأسعار، لتتراوح أسعار المازوت بين 20 و22 ألف ليرة، بعد أن قفز سعر البنزين إلى نحو 25 ألف ليرة.

وحول ما يقال عن أثر توقف المحروقات اللبنانية التي كانت تدخل ريف دمشق وحمص بشكل غير شرعي (تهريب)، يؤكد المصدر ذلك، مشيراً إلى توسع القصف الإسرائيلي ليشمل جوسية والقصير والهرمل، وبيت جن بريف دمشق، كما أن المخاطر من تهريب المازوت، بعد التهديد الإسرائيلي وقصف بعض المعابر غير الرسمية، أوقفت توريد المحروقات كاملة من لبنان، وهذا هو السبب المباشر للأزمة اليوم. وكانت سورية تعوّض نقص المحروقات عبر التهريب، من خلال نقاط التهريب في شمال شرقي لبنان، تمتد من بنطا ووادي العشاير، ومحور شبعا ـ بيت جن جنوباً، مروراً بسلسلة جبال لبنان الشرقية وقوسايا وعين زبد في الوسط، ونحلة وعرسال باتجاه قليط، وصولاً إلى البقاع الشمالي في أقصى شمال شرقي لبنان، وهي معابر غير شرعية بطول 22 كلم تبدأ من البقاع شرقاً وحتى معبر القصر الحدودي غير الشرعي شمالاً.

وكان المهربون يستفيدون من فارق الأسعار المرتفعة بسورية، بعد تهريبهم المحروقات التي تأتي إلى لبنان، خاصة من إيران بسبب ندرة الوقود. وقالت شركة طروادة للنقل البري على صفحتها على «فيسبوك» خلال بيان أول من أمس: «للأسف سوف يتم توقيف جميع رحلات الشركة لظروف خارجة عن الإرادة لعدم توفر مادة المازوت للنقل»، داعية المسافرين لاسترداد ثمن تذاكرهم. وتبعتها شركة القدموس معلنة إلغاء رحلاتها، من اللاذقية وطرطوس الساحليتين إلى دمشق بسبب عدم توفر المازوت. بكشف مصدر خاص من دمشق لـ«العربي الجديد» أنه بعد وصول ناقلة نفط إيرانية إلى مرفأ بانياس، قبل نحو عشرة أيام (1,2 مليون برميل) لم تصل أية شحنة، الأمر الذي أخر منح المحروقات على البطاقة الذكية، وخفض الكمية لمحطات الوقود وزاد من الأزمة والأسعار، لتتراوح أسعار المازوت بين 20 و22 ألف ليرة، بعد أن قفز سعر البنزين إلى نحو 25 ألف ليرة.

ازدحام بمواقف مواصلات في دمشق يوم 12 يوليو 2021 (وائل بشارة/ فرانس برس)

مصارف

المغرب يواجه مشكلة الديون المتعثرة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يقترب المغرب من وضع لبنة أساسية في مسار إحداث سوق ثانوية، عبر قانون جديد لمساعدة المصارف على التخفف من الديون المتعثرة السداد التي وصلت إلى مستويات تثير قلق البنك المركزي، في ظل ركود اقتصادي وتوالي سنوات الجفاف. ويقصد بالديون المتعثرة السداد، تلك التي تنطوي على مخاطر عدم تحصيلها كلياً أو جزئياً، بالنظر لتدهور القدرة على السداد الآنية أو المستقبلية من قبل المقترضين. وحسب بيانات رسمية، لم تسجل تلك الديون المتعثرة السداد تراجعاً في العام الحالي، حيث بلغت 8,7% ضمن القروض التي وزعتها المصارف والبالغة 112 مليار دولار.

حجم الديون المتعثرة

يتجلى من البيانات النقدية الصادرة عن بنك المغرب (البنك المركزي) أن الديون المتعثرة السداد تمثل 12,6%، ضمن الديون التي توجد في ذمة الشركات العاملة في القطاع و10,4% لدى الأسر. في هذا السياق، يتصور نائب رئيس الجامعة المغربية للدفاع عن حقوق المستهلك، محمد العربي، الصيغة التي يجب أن تعتمد لجوء المصرف إلى بيع جزء من محفظة القروض المتعثرة بقيمة تقل حوالي 30% بعض الأحيان، ما يتيح للمصرف الحصول على سيولة وضخها في السوق، وجني أرباح عوض اللجوء إلى القضاء بهدف تحصيل مستحقاتها.

مجموعة عمل

اقتضى تحقيق ذلك الهدف تكوين مجموعة عمل شكلت تحت إشراف الأمانة العامة للحكومة وبنك المغرب ووزير الصناعة والتجارة ووزير العدل ووزارة المالية وبدعم من الشركة المالية الدولية من أجل وضع المقتضيات القانونية التي تنظم السوق الثانوية للديون المتعثرة. وأكد محافظ البنك المركزي، عبد اللطيف الجواهري، في الأسبوع الماضي، أن الاجتماعات التي تمت تحت إشراف الأمانة العامة للحكومة انتهت، حيث ينتظر تحويل مشروع القانون الخاص بالسوق الثانوية للديون المتعثرة إلى رئيس الحكومة بهدف إدراجه في المسار التشريعي، الذي يتمثل في عرضه على مجلس الحكومة من أجل المصادقة قبل وضعه في البرلمان. واستغرقت عملية وضع تشريع بهدف معالجة مشكلة الديون المتعثرة السداد ثلاثة أعوام، حيث يراد إحداث سوق ثانوية لتلك الديون، كما أوصى بذلك صندوق النقد الدولي بعد ارتفاع تلك الديون في سياق الأزمة الصحية.

ويرى نائب رئيس الجامعة المغربية للدفاع عن حقوق المستهلك، محمد العربي، أنه يتوجب وضع قيود لعمل الشركات والمستثمرين الذين يستولون النشاط في السوق الثانوية للديون المتعثرة، حتى لا يتم الإضرار بحقوق المقترضين الذين يجدون صعوبات في سداد تلك الديون. ويشهد الاقتصاد المغربي تراجعاً، خلال الفترة الأخيرة، لعدة أسباب منها تواصل الجفاف وتأثيره السلبي على النمو. وأظهرت نتائج الحسابات الوطنية في المغرب أن النمو الاقتصادي الوطني سجل تباطؤاً في معدل نموه بلغ 2,4% في الربع الثاني من عام 2024، مقارنة مع نمو بنسبة 2,5% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وحسب البيانات، الصادرة أمس، سجلت الأنشطة غير الفلاحية ارتفاعاً بنسبة 3,2% والنشاط الفلاحي انخفاضاً بنسبة 4,5%.

تباين مؤشرات بورصة الكويت

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات، أمس الاثنين، وسط ارتفاع لستة قطاعات. وانخفض مؤشر السوق الأول والعام بنسبة 0,41% و0,22% على التوالي، وصعد «الرئيسي 50» بنحو 1,3%. «الرئيسي» بـ0,71% عن مستوى أول من أمس. سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 104,27 ملايين دينار، وزعت على 634,25 مليون سهم، بتنفيذ 29,09 ألف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاع ستة قطاعات في مقدمتها التأمين بـ9,79%، بينما تراجعت سبعة قطاعات على رأسها منافع بـ0,67%. وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 53 سهماً على رأسها «الخليج للتأمين» بـ26,96%، بينما تراجع سعر 63 سهماً في مقدمتها «وربة كابيتال» بواقع 21,03%.

أخبار العالم

اتفاقية للتعاون في الطاقة بين كوريا وسلوفاكيا

اتفق رئيس كوريا الجنوبية يون سيوك-يول، ورئيس الوزراء السلوفاكي روبرت فيتسو، أمس الاثنين، على الارتقاء بالعلاقات الثنائية والتعاون في صناعات الطاقة الخالية من الكربون، حيث تهدف كوريا الجنوبية إلى التقدم بعطاء لمشروع الطاقة النووية القادم في سلوفاكيا.

واعتمد يون وفيتسو، الذي يزور كوريا الجنوبية زيارة رسمية لمدة ثلاثة أيام بدأ من الأحد، بياناً بشأن إقامة شراكة استراتيجية تشمل التعاون في مجالات الأمن والدفاع والاقتصاد والتجارة والطاقة والتكنولوجيا. ووقع الجانبان مذكرة تفاهم بشأن التعاون الشامل في مجال الطاقة الذي يغطي مصادر الطاقة الخالية من الكربون، بما في ذلك الطاقة النووية والطاقة المتجددة والهيدروجين.

بنوك الصين تعلن عن تعديل الرهن العقاري

أعلنت البنوك التجارية الوطنية الكبرى الستة في الصين عن خطط لتعديل معدلات الرهن العقاري لقروض الإسكان، بما يتماشى مع سياسات البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في سوق العقارات. وسيتم إصدار التدابير التفصيلية لتعديل معدلات الرهن العقاري لقروض الإسكان الحالية في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2024، وفقاً لبيانات البنك الصناعي والتجاري الصيني، والبنك الزراعي الصيني، وبنك الصين، وبنك التعمير الصيني، وبنك المواصلات، وبنك الادخار البريدي الصيني. وأشارت البيانات إلى أن التعديل سيتم تنفيذه بحلول 31 أكتوبر 2024. وطلب البنك المركزي الصيني يوم الأحد الماضي من البنوك التجارية خفض معدلات الرهن العقاري لقروض المنازل القائمة حيث تهدف البلاد إلى خفض الأعباء المالية على مالكي العقارات.

مال وسياسة

أصبح حصول الإسرائيليين على تذكرة طيران لمغادرة تل أبيب مهمة مستحيلة، وسط عزوف جماعي لشركات الطيران عن تنظيم رحلات إلى إسرائيل، ما تسبب في ضغط كبير على الشركات الإسرائيلية التي أعلنت عن امتلاء مقاعدها بالكامل لأسابيع مقبلة

الخطوط الجوية تتجنب إسرائيل

مهمة صعبة للحصول على تذكرة سفر من تل أبيب

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تدبتعد شركات الطيران العالمية عن إسرائيل بشكل أكبر مما مضى، على الرغم من الضربات القاسية التي وجهها الاحتلال الإسرائيلي لحزب الله اللبناني على مدار الأيام الماضية، والتي شملت اغتيال الأمين العام للحزب حسن نصر الله، يوم الجمعة الماضي، حيث زادت مخاوف الخطوط الجوية الأجنبية من تصاعد الحرب، واندفعت إلى هجرة أكبر بكثير من تلك التي حدثت في الأيام الأولى للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

واصبح حصول الإسرائيليين على تذكرة سفر لمغادرة تل أبيب مهمة مستحيلة في وقت يرتفع فيه الطلب بالأساس على السفر في مثل هذه الأيام من كل عام لتزامنها مع موسم العطلات والأعياد في إسرائيل. وجاءت التوصية غير المسبوقة التي أصدرتها الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران والمفوضية الأوروبية للشركات الأجنبية، مطلع الأسبوع الجاري، بتجنب الرحلات الجوية إلى إسرائيل حتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول، لتهز بالفعل صناعة الطيران المحلية التي تعاني من ضغوط كبيرة منذ استمرار الحرب ويتوقع استمرارها لفترات أطول. عشية اغتيال الأمين العام لحزب الله كان الطيران المدني في إسرائيل في حالة يرثى لها بالفعل، فقد أوقفت المزيد من الشركات الأجنبية رحلاتها من إسرائيل وإليها، وأضحى عدد الشركات التي تسير رحلات لا يتجاوز 20 شركة من مختلف أنحاء العالم، وهذا هو أقل عدد من الشركات الأجنبية التي تسافر إلى إسرائيل منذ اندلاع الحرب قبل عام، عندما كان عددها عشية عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 واندلاع الحرب على غزة حوالي 150 شركة، وفق تقرير لصحيفة «كالكاليست» الإسرائيلية، أمس الاثنين. وأشار التقرير إلى أن التوصية الأوروبية بتجنب السفر إلى إسرائيل أدخلت صناعة الطيران المحلية في دوامة أخرى وزادت الضغط على الشركات الإسرائيلية الثلاث (العال، يسرائير، أركيا)، بعدما أبلغت الشركات الأجنبية التي حجز الإسرائيليون الرحلات الجوية عن إلغاء رحلاتها، لتتضطر شركة «العال» الإسرائيلية إلى التعامل مع سيل من المتقدمين الذين يحاولون العثور على مقاعد على رحلاتها في الأيام المقبلة. وفي الوضع الحالي، تعد شركة «العال» الشركة الأكثر نشاطاً في إسرائيل، واضطرت إلى الإعلان بشكل غير عادي عن أن جميع رحلاتها في الأيام المقبلة ممتلئة؛ علاوة على ذلك، لن تتمكن من القيام برحلات إنقاذ للإسرائيليين العالقين في المطارات الرئيسية في جميع أنحاء العالم، على غرار ما حدث في بداية الحرب. ووفقاً لمصادر شركة العال، فإن جميع المقاعد في رحلاتها المجدولة إلى جميع الوجهات مشغولة بالفعل، إلى جانب قائمة انتظار طويلة من الركاب الذين يتنافسون على التذاكر. ويعود هذا الوضع إلى عدد طائراتها وتجنيد الكثير من أطقمها في الجيش بعد الحرب، وأصدرت الشركة توصية للمسافرين العائدين إلى إسرائيل بالوصول إلى مطاري لارنكا في قبرص والبقاء في اليونان، فضلاً عن توجيه توصية لمن يقضون إجازات في الخارج بتمديد الإجازات والتحلي بالكثير من الصبر حتى تتمكن من تنظيم المزيد من الرحلات، بينما أعربت شركات سفريات وسياحة عن شكوكها في قدرة «العال» على زيادة معدل رحلاتها إلى لارنكا وأثينا.

ووفق الصحيفة الإسرائيلية، فإن استئجار شركة «العال» طائرات إضافية لتعزيز خطوطها ليس أمراً واقعياً، بسبب النقص العالمي في الطائرات ورفض أفراد الطواقم الأجنبية البقاء في إسرائيل على خلفية الحرب والاحتمال الكبير لتزايد معدل إطلاق الصواريخ من جانب حزب الله على الرغم من الضربات المكثفة التي وجهها جيش الاحتلال إلى مناطق واسعة من جنوب لبنان. واستقبلت شركات الخطوط الجوية الإسرائيلية وسلطات الطيران في دولة الاحتلال توصية هيئة الطيران الأوروبية بمفاجأة، خاصة بسبب المدة الطويلة التي توصي فيها الشركات الأجنبية بتعليق رحلاتها إلى إسرائيل، وهي فترة تزيد عن شهر. وهذه توصية ليس لها سابقة في ما يتعلق بإسرائيل من الهيئة الأوروبية، حيث تسببت في تجنب الشركات على نطاق واسع السفر إلى تل أبيب. ورغم أن هناك توصية مماثلة أصدرتها هيئة الطيران الأميركية خلال الحرب الإسرائيلية على غزة في صيف 2014 والتي أطلق عليها الاحتلال حينها اسم عملية «الجرف الصامد»، فإنه في ذلك الوقت كانت أكثر من 30 شركة أجنبية لا تزال تعمل في إسرائيل، ما يعني أن هيئة الطيران الأوروبية ترى أن إسرائيل ولبنان منطقة حرب خطيرة، وفق «كالكاليست».

وفي حين أعلنت شركة «العال» أنها غير مستعدة لتنظيم رحلات واسعة النطاق لإعادة العالقين في مطارات بالخارج، أفادت شركتا «يسرائير» و«اركيا» بتنظيم رحلات إلى لارنكا وأثينا لإعادة الإسرائيليين الراغبين في القدوم إلى إسرائيل، بينما قفز سعر التذكرة إلى نحو 850 دولاراً في حين أنها لم تكن تتخطى 200 دولار قبل نشوب العدوان الواسع على لبنان في أواخر سبتمبر/ أيلول الماضي. في الأثناء، تتصاعد حدة الانتقادات لوزيرة المواصلات ميري ريغيف. وقال نحاما رونان، رئيس شركة «مامان» العاملة في مجال الشحن، إن «الحكومة الإسرائيلية تغلبد بها ولا تستجيب للوضع». لكن مكتب وزيرة المواصلات أبلغ الصحيفة الإسرائيلية بأن ريغيف تحدثت مع مكتب رئيس الوزراء المجري، وطالبته بالتحرك لتغيير التوصية الأوروبية بعدم السفر إلى إسرائيل، باعتبار المجر هي الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي.

تهاوي شحن البضائع

اظهرت بيانات إسرائيلية ان حركة نقل الركاب لم تكن المتضررة وحدها من توسيع الاحتلال الاسرائيلي عدوانه على لبنان، وانما تضرر ايضا حركة نقل البضائع جوا، والتي شهدت بالاساس اضطرابات خلال الاشهر الماضية، لا سيما خلال اغسطس/ آب الماضي، حيث ادت موجة الغاء الرحلات الجوية حينها الى انخفاض بنسبة 57 تقريباً في البضائع الواردة الى اسرائيل عبر الطائرات وانخفاض بنسبة 31% في البضائع المصدرة وفق تقرير لصحيفة «كالكاليست».

مسافرون يتفقدون شاشة الرحلات المغادرة في مطار بن غوريون في تل أبيب، 29 سبتمبر 2024 (فرانس برس)

الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران أوصت الشركات بتجنب إسرائيل

الإسرائيليون يدفعون ثمن خفض التصنيف الائتماني

سيدفع الإسرائيليون من جيوبهم ثمن خفض المؤسسات الدولية التصنيف الائتماني لإسرائيل، والذي يؤثر حتماً على ميزانيا تهم بشكل مباشر وغير مباشر

لندن ـ **العربي الجديد**

لا تبدو تداعيات خفض وكالات التصنيف العالمية، التصنيف الائتماني لإسرائيل، بعيدة عن جيوب الإسرائيليين الذين سيدفعون حتماً ثمن هذا الخفض مع مرور الوقت، ما يزيد من الأعباء المالية التي يتعرضون لها منذ اندلاع الحرب قبل عام. جاء قرار وكالة «موديز» يوم الجمعة الماضي، خفض تصنيف إسرائيل درجتين دفعة واحدة من «A2» إلى «Baa1»، صادماً للأوساط الاقتصادية في إسرائيل، التي كانت تترقب خفضاً حتمياً، ولكن بوتيرة أقل حدة في ظل تصاعد الحرب مع حزب الله اللبناني. وفي أقل من عام تراجع التصنيف بمقدار ثلاث درجات. وهذا هو أدنى تصنيف منحته موديز لإسرائيل، كما أضافت نظرة مستقبلية سلبية للتصنيف، مما يعني أن هناك خطر حدوث المزيد من التخفيض.

ويمتد تأثير التخفيض على الجمهور، بشكل مباشر وغير مباشر، وفق تقرير لموقع «كالكاليست» الإسرائيلي. ومن المتوقع زيادة تكلفة ديون إسرائيل، وبالتأكيد فيما يتعلق بالاستدانة في الخارج، فإن مثل هذه الزيادة في تكاليف التمويل ستضع ضغطاً تصاعدياً على العجز المرتفع بالفعل، وستجبر إسرائيل على تعديل إيراداتها، علماً أنه في الموازنة المقبلة، تعتزم وزارة الخزانة فرض رسوم وضرائب على الجمهور، مثل زيادة ضريبة القيمة المضافة، وخفض المزايا الضريبية على المدخرات، وغيرها، فيما تخفيض التصنيف الذي سيؤدي إلى زيادة في تكاليف التمويل قد يخلق ضغوطاً لاتخاذ خطوات ضريبية إضافية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة في الديون المستحقة ستترجم إلى زيادة في ديون مؤشر التسعير سوق الائتمان بأكمله في إسرائيل، وعلى أساسها يجري تحديد الدين لقطاع الأعمال والأسر، وهذا يعني أنه حتى لو كان سعر الفائدة في بنك إسرائيل ثابتاً (واليوم هو مرتفع جداً على أي حال)، قد تصبح أسعار القروض والرهون العقارية أكثر تكلفة بسبب زيادة عوائد السندات. إن الزيادة في تكلفة القروض المقدمة للأسر تؤثر بها بشكل مباشر بطبيعة الحال، ولكن الزيادة في ديون قطاع الأعمال قد تنتقل أيضاً إلى عامة الناس من خلال رفع الأسعار. الزيادة المتوقعة في أسعار القروض لا تتعلق فقط بمن يحصلون على قرض جديد. حتى أولئك الذين حصلوا بالفعل على رهن عقاري قد يجدون أنفسهم مع زيادة في القسط الشهري، بحسب الموقع الإسرائيلي، وذلك لأن معظم حاملي الرهن العقاري لديهم مسار سعر فائدة متغير.

موديز تتوقع صعود الدين العام إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي

في هذا المسار، يجري تحديث سعر الفائدة مرة واحدة لكل فترة، وفقاً لشروط القرض. يعتمد هذا التحديث عادة على عوائد السندات، وإذا استمرت في الارتفاع، فإن سعر الفائدة على المسار نفسه سيصبح أكثر تكلفة في وقت التحديث التالي. كما أنّ لخفض التصنيف تأثيراً عاما يتمثل في صورة أقل إيجابية لإسرائيل. ومن الصعب قياس هذا التأثير، لكنه سيمنع المزيد من المستثمرين الأجانب من الاستثمار في إسرائيل أو البنوك الأجنبية من منح القروض للشركات الإسرائيلية.

وفي أغسطس/آب الماضي، أورد تقرير لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية، أن بنك باركليز البريطاني تخلى عن تسويق السندات الإسرائيلية. والبنك البريطاني، هو احد سبعة مقرضين أجانب يساعدون الحكومة الإسرائيلية على بيع ديون جديدة، واستعد للتوقف عن إصدار الديون في جزء من محاولة لتهدئة الانتقادات بشأن علاقاته مع إسرائيل خلال الحرب على غزة. أما بالنسبة لقطاع الأعمال، فإن القطاع الأول المتوقع تأثره هو البنوك، إذ أن تخفيض التصنيف الائتماني لإسرائيل يزيد بشكل كبير من احتمال أن تعاني البنوك نفسها من تخفيض تصنيفها من قبل وكالة موديز، على الرغم من أنها تمر بفترة من الربحية القياسية والقوة المالية. والسبب في ذلك هو أن البنوك قطاع يجب أن يتلقى مساعدات مالية من الدولة إذا واجهت صعوبات، لذلك يتأثر تصنيفها بتصنيف الدولة. وقد أصبح تحصيل قروض في الخارج أكثر صعوبة بالنسبة للبنوك. وقد جرى حتى الآن جمع عدة مليارات من الدولارات وسيلة لتنويع مصادر التمويل. ويضر خفض التصنيف بهذا الاتجاه، إذ سيُطلب من المستثمرين في الخارج أسعار فائدة أعلى وفقاً لمستوى التصنيف الجديد للبنوك.

مستوطنون يتسوقون في احد متاجر القدس، في 5 يناير/كانون الثاني 2024 (فرانس برس)

«الزومبي» تظهر في موانئ الصين

نيويورك ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات تتبع سفن النفط حول العالم، ظهور ما يسمى بـ«ناقلات الزومبي» في موانئ الصين محملة بالخام، وسط توسّع «أسطول الظل» الذي ينقل النفط المحظور عبر البحار. وكشفت البيانات، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الاثنين، أن الناقلة «إي أم لونغيفيتي» (EM Longevity) التي ترفع علم سنغافورة وصلت إلى ميناء صيني خلال الأيام الأخيرة من الشهر الماضي، محملة بالنفط الخام وجاهزة للتفريغ، رغم خروجها من الخدمة منذ ما يقارب 3 أعوام، بعد أكثر من عقدين من عملها عبر البحار.

ومع توسع أسطول الظل الذي ينقل النفط المحظور حول العالم، تظهر تكتيكات جديدة باستمرار. من بين هذه التكتيكات استخدام ما يسمى بـ«السفن الزومبي»، وهي سفن تحمل هوية سفن شرعية لكن متوقفة عن العمل، ضمن الأدوات المستخدمة من قبل المشغلين للتحايل على القيود المتزايدة، وخداع نظام تتبع السفن المعروف باسم «إيه أي اس». في هذه الحالة، كانت الناقلة «إي أم لونغيفيتي» عبارة عن ناقلة عملاقة للنفط الخام بُنيت خلال 2000. ووفق السجلات جرى إرسالها إلى مكب للخردة في بنغلاديش في ديسمبر/كانون الأول 2021 بعد انتهاء عمرها الافتراضي. لكن في 23 سبتمبر/أيلول، ظهرت ناقلة تحمل نفس هوية سفن شرعية لكن متوقفة عن العمل، ضمن الأدوات المستخدمة من قبل المشغلين للتحايل على القيود المتزايدة، وخداع نظام تتبع السفن المعروف باسم «إيه أي اس». في هذه الحالة، كانت الناقلة «إي أم لونغيفيتي» عبارة عن ناقلة عملاقة للنفط الخام بُنيت خلال 2000. ووفق السجلات جرى إرسالها إلى مكب للخردة في بنغلاديش في ديسمبر/كانون الأول 2021 بعد انتهاء عمرها الافتراضي. لكن في 23 سبتمبر/أيلول، ظهرت ناقلة تحمل نفس هوية «إي أم لونغيفيتي» في محطة في مدينة داليان بمقاطعة لياونينغ شمال شرق الصين، ثم غادرت الميناء عقب القيام بعملية تفريغ جزئي، وتجاوزت بحر الصين، لترسو في مدينة بنتاي الساحلية في مقاطعة شاندونغ (شرق)، يوم الأحد الماضي، وفق بيانات تتبع السفن والأقمار الاصطناعية. تُبين ممارسات «أسطول الظل» السابقة أن السفينة في بنتاي ربما تكون استخدمت هوية الناقلة الشرعية «إي أم لونغيفيتي» التي جرى تفكيكها رغم ذلك، لا يمكن استبعاد الخيار الأقل احتمالاً بأن الناقلة القديمة أعيد تركيب هيكلها من مكب الخردة، وفق «بلومبيرغ».

ناقلات «الزومبي» تحمل هوية سفن شرعية لكن متوقفة عن العمل

وقال بان ستوكبروغر، الباحث في مجموعة أبحاث البنية التحتية للمحيطات في جامعة كوينها غن بالدنمارك: «بصرف النظر عما إذا كانت هي السفينة نفسها أم لا؟ لماذا يرغب أي شخص في إعادة تشغيل ناقلة نفط خام عمرها 24 عاماً؟». يبدو أن هذه السفينة تحاول التظاهر بأنها شرعية فقط، لكي تبحر بعيداً عن المراقبة». ولا يشير رقم تسجيل «إي أم لونغيفيتي» لدى المنظمة البحرية الدولية هوية المدير أو المالك أو شركة التأمين الحالية في قواعد بيانات تتبع السفن، بما فيها الخاصة ببلومبيرغ. ووفق بيانات خدمة «فيسل تراكر»، وهي قاعدة بيانات للمعلومات البحرية، فإن الناقلة الآن ترفع علم مملكة إسواتيني، التي كانت تعرف في السابق بمملكة سوازيلاند. وذكرت المملكة الأفريقية غير الساحلية أن المئات من السفن تستخدم علمها بدون تصريح منها. وتكشف النسخة المقدمة من «إي أم لونغيفيتي» علامات أخرى تدل على أنها ضمن أسطول الظل، حيث بدأت في الإبحار عبر مضيق هرمز إلى المياه القريبة من إيران في 11 أغسطس/آب الماضي تقريباً، محملة بنصف حمولتها، وفق بيانات تتبع السفن.

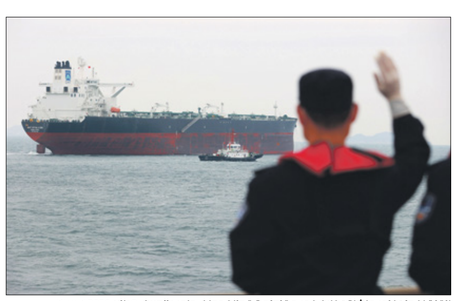

ناقلة نفط تغادر منشأة تخزين في مقاطعة قوانغدونغ جنوب الصين، 9 يناير 2021 (Getty)

رؤية

«دولة الرفاه»... طموح إسرائيلي مثقوب

رشا ابو زكي

يقوم الاقتصاد الإسرائيلي على نظرية «دولة الرفاه» التي تؤمن حاجيات الإسرائيليين وتوفر لهم الخدمات والمساعدات وفرص العمل وكل ما يريدونه لكي لا يهاجروا، أو ينقلوا استثماراتهم إلى خارج إسرائيل. هذا التوجه يتعرض للاهتزاز منذ ما يعرف بالانقلاب القضائي ومن ثم عملية طوفان الأقصى، نتيجة تراجع غالبية المؤشرات التي توحي بأنّ الاقتصاد هناك قوي وقادر على توفير الرفاه. وهذا ليس تفصيلاً. وفقًا لبيانات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، انخفض نمو نصيب الفرد في إسرائيل في الربع الثاني من عام 2024 بنسبة 0,9% على أساس سنوي، وهو تعديل هبوطي حاد مقارنة بالتقديرات السابقة للمكتب التي تشير إلى نسبة لا تتجاوز 0.4%. ويعني انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أن الإسرائيليين يصبحون أكثر فقراً، وحتى الأرقام المتفائلة بعيدة كل البعد عن طمأنة الإسرائيليين إلى مستوى رفاههم خلال الحرب وبعدها. ففي أغسطس/ آب مثلاً، بلغت معدلات البطالة 2,6%، وهي أدنى مستوياتها تاريخياً، إلا أن سبب التراجع هذا لا يعود إلى ارتفاع حجم الإنتاج والتشغيل، ولا يرتبط مطلقاً بنمو الاقتصاد أو جذب المزيد من الاستثمارات، لا بل العكس، إذ إنه نتيجة مباشرة لنقص العمال الكبير نتيجة انتقال عدد كبير من الموظفين إلى جيش الاحتياط، ونقص العمالة الفلسطينية في قطاعات حيوية، أبرزها العقارات. وفي تفاصيل الأرقام المتعلقة بالناتج المحلي، يظهر رقم شديد الدلالة، فقد ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة 2,7% على أساس ربع سنوي، لكن الزيادة الحادة أتت في الإنفاق على المنتجات المستدامة للفرد في مقابل انخفاض حاد في الإنفاق على المنتجات شبه المستدامة، مثل الملابس والأحذية والمنسوجات المنزلية وأدوات العمل والأجهزة الكهربائية الصغيرة.

ويضاف إلى هذه المؤشرات ارتفاع كبير في التضخم بما يفوق توقعات بنك إسرائيل، ما يعني تراجع القدرة الشرائية وتصاعد الأسعار. فقد قفز التضخم إلى معدل سنوي قدره 3,6% في أغسطس/ آب بشكل مفاجئ، وهو بعيد عن توقعات الاقتصاديين بأن يصل المؤشر بالمعدل السنوي إلى 3,2%. وفي ظل ارتفاع أسعار الشقق من المتوقع أن يستمر تصاعد سعر تذاكر الطيران حتى نهاية العام، وارتفاع كلفة البناء، والإنتاج الزراعي بسبب نقص العمال وزيادة الضرائب، ما يشير إلى اتجاه صعودي أكيد ومتعاظم للأزمات حتى نهاية العام الحالي.

وبالنتيجة، ترتفع معدلات الهجرة إلى مستويات حادة أيضاً، وهذا ما يسبب قلقاً كبيراً لراسمي السياسات في إسرائيل. ففي عام 2023، غادر إسرائيل 55300 شخص، وتضاعف رصيد الهجرة السلبي؛ وملف أولئك الذين يغادرون مثير للقلق بشكل خاص هناك، كونهم شباباً حاصلين على تعليم عالٍ ومن المنطقة الوسطى؛ يستمر هذا الاتجاه حتى عام 2024 مع الحرب، ففي الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى يوليو/ تموز 2024، كانت هناك قفزة بنسبة 58% في عدد المغادرين من إسرائيل مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وقد بدأت موجة الهجرة من إسرائيل في وقت مبكر من عام ما يعرف بعام انقلاب 2023، عندما كان المهاجرون شباباً ومتعلمين، وكانت نسبة الزيادة 50% في عدد المتقدمين للهجرة، علماً أن متوسط عدد المهاجرين كان يبلغ حوالي 13,2 ألفًا في الأعوام 2013-2022. وغالبية المهاجرين ليسوا عرباً، وإنما يهود بنسبة تصل إلى 61,3%، ومعظم المهاجرين ولدوا في الخارج (58,8%)، الغالبية العظمى (80,3%)، ولدوا في أوروبا.

والمهاجرون ليسوا من الذين يعيشون على حدود غزة أو لبنان، لا بل أكثر من 54% منهم عاشوا في المنطقة الوسطى ومنطقة تل أبيب مغًا. وما يخيف السياسيين ومتتبعي المؤشرات هناك هو أن مستوى تعليم المهاجرين هو أعلى من مستوى تعليم عامة السكان في إسرائيل. ومن بين المهاجرين الذين تراوح أعمارهم بين 20 و90 عـاماً، حصل 53,7% منهم على 13 سنة دراسية أو أكثر، مقارنة بـ44,2% بين إجمالي السكان في هذه الأعمار. لكن الفرق بين نسبة المهاجرين الذين حصلوا على 16 سنة من الدراسة وما فوق ملحوظ بشكل خاص، حيث ترتفع النسبة إلى أكثر من ربع إجمالي المهاجرين (26,4%)، مقارنة بمعدلهم بين عامة السكان، وهو 19,0%. وبعبارة أخرى، هناك زيادة في الوزن بين المهاجرين الذين يساهمون بأكبر قدر في الاقتصاد من حيث الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي والضرائب. إذ إن الرفاه يأتي من الانفاق، وإن كان النمو يتراجع والديون تتزايد ومعها العجز والتضخم، فهذا يعني أنّ الخدمات كما التقديمات سيقل نوعها وحجمها، وردم العجز في المقابل سيحتاج إلى زيادة الضرائب.

ويـوم الجمعة الماضي، خفّضت وكالة موديز التصنيف الائتماني لإسرائيل، مشيرة إلى المخاطر الجيوسياسية المتزايدة مع تفاقم النزاع مع حزب الله، وتراجع احتمالات وقف إطلاق النار في غزة.

وتراجع تصنيف إسرائيل درجتين من «A2» إلى «Baa1»، وأشارت موديز إلى أن المخاطر لها «تداعيات مادية سلبية على الجدارة الائتمانية لإسرائيل على المدى القريب والطويل».

وتتوقع وكالة موديز أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى 70% مقارنة مع 50% المتوقعة بدون الحرب. وذلك يعني أن كلفة استدانة إسرائيل من الأسواق ستكون مرتفعة جداً، فيما يتصاعد الدين المحلي أساساً، ما يزيد من الأعباء على الأفراد وأسرهم بشكل مباشر وغير مباشر. إذ إنّ حصة الفرد من الدين العـام ستتزايد، فيما سترتفع كلفة القروض القديمة كما الجديدة، والتأثير سيكون مضاعفاً على الأسر. إذ إنّ ارتفاع كلفة الاقتراض على المؤسسات سيؤدي أيضاً إلى ارتفاع الأسعار على الأفراد. كما أن خفض التصنيف يؤثر على القرار الاستثماري في إسرائيل، ما يعني تراجعاً إضافياً في المشاريع وتقليلاً من فرص العمل المتوقعة، فيما تستمر المؤسسات الأجنبية وكذلك الإسرائيلية في المغادرة إلى بلدان أكثر أمناً.

وفقاً للبيانات التي جمعها مودي شافير، كبير استراتيجيي الأسواق المالية في بنك هبوعليم، تشير التقديرات إلى أنه منذ شهر يناير ارتفعت أقساط الدين الإسرائيلية بنسبة 1%، ما يزيد التزامات الأفراد بقيمة تصل إلى 1300 شيكل سنوياً. وفي حال العائلة التي تتألف من خمسة أفراد فإنّ مدخولها السنوي سيكون أقل بقيمة 6500 شيكل، وهذا فقط من دون الحديث عن الإنفاق الإضافي الذي يترتب عن الحرب وإعادة الإعمار وغيرها.

والأمر لا يتوقف هنا، إذ إنّ عدداً من الاقتصاديين الإسرائيليين يبدون قلقاً من الاختناقات المرورية، والبنية التحتية الريدنة، والحياة غير السارة وتراجع المداخيل، وهبوط القدرة الشرائية، وتراجع حجم الاستثمارات، خاصة في التكنولوجيا، ما يعني أنّ مفهوم الرفاه تتقلص أساساته، وهذا ما سيصبح محسوساً أكثر خلال السنوات المقبلة وفق العديد من الخبراء هناك.